ق
حث العلمي
القانون

سياسة كلية القانون لمكافحة الإدمان

ة داخل نظام UniWeb

مقدمة

انطلاقاً من حرص كلية القانون على توفير بيئة تعليمية آمنة وصحية، واستناداً إلى سياسة جامعة الحلة لمكافحة الإدمان، تعتمد الكلية هذه السياسة للوقاية من ظاهرة الإدمان والحد من آثارها السلبية؛ لما لها من انعكاسات خطيرة على الصحة الجسدية والنفسية، وعلى المستوى الأكاديمي والسلوكي، وبما ينسجم مع القوانين والأنظمة النافذة.

أهداف السياسة

1. الوقاية من الإدمان والحد من انتشاره داخل البيئة الجامعية.
2. نشر الوعي الصحي والقانوني بمخاطر الإدمان وآثاره.
3. حماية الطلبة والمنتسبين من التعاطي والسلوكيات المرتبطة به.
4. توفير الدعم والإرشاد والعلاج للحالات التي تحتاج إلى مساعدة.
5. تعزيز بيئة جامعية آمنة ومنضبطة.

نطاق التطبيق

تسري أحكام هذه السياسة على طلبة كلية القانون، وأعضاء الهيئة التدريسية، والموظفين الإداريين، والزائرين، داخل جميع مباني الكلية ومرافقها وساحاتها.

تعريف الإدمان

يقصد بالإدمان كل اعتماد جسدي أو نفسي على المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو المشروبات الكحولية أو أي مواد أخرى تؤثر سلباً على الصحة العقلية والجسدية والسلوك الاجتماعي.

بنود السياسة

1. يُحظر منعاً باتاً حيازة أو تعاطي أو ترويج المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو المشروبات الكحولية داخل كلية القانون أو في محيطها.
2. تلتزم الكلية باتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة للحد من انتشار ظاهرة الإدمان.
3. تنظم الكلية حملات توعوية وورش عمل ودورات تثقيفية دورية حول مخاطر الإدمان وآثاره الصحية والاجتماعية والقانونية.
4. تشمل برامج التوعية بيان القوانين العراقية النافذة الخاصة بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، والعقوبات الجزائية والانضباطية المترتبة على التعاطي أو الحيازة أو الترويج، بما يعزز الوعي القانوني لدى الطلبة والمنتسبين.
5. تُدمج موضوعات مكافحة الإدمان والتشريعات ذات الصلة ضمن الندوات القانونية والأنشطة العلمية لكلية القانون، بما ينسجم مع طبيعتها الأكاديمية.
6. توفر الكلية آليات دعم وإرشاد نفسي واجتماعي للحالات التي تعاني من مشكلات الإدمان، مع ضمان السرية التامة.
7. تشجع الكلية على التبليغ المبكر عن الحالات التي تحتاج إلى مساعدة، بهدف العلاج والدعم وليس العقاب.
8. في حال ثبوت تعاطي أو ترويج المواد المخدرة داخل الكلية، تُتخذ الإجراءات القانونية والانضباطية وفق القوانين والأنظمة الجامعية النافذة، والتي قد تصل إلى الفصل من الكلية.
9. تتعاون الكلية مع الجهات الصحية والأمنية والقانونية المختصة عند الضرورة، وضمن الأطر القانونية المعتمدة.

المتابعة والتنفيذ

تتولى عمادة كلية القانون متابعة تنفيذ هذه السياسة، والتنسيق مع الوحدات ذات العلاقة، وتقييم فاعليتها بصورة دورية، ورفع التقارير والتوصيات اللازمة إلى رئاسة الجامعة.